مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الوثيقة بين التوصيف والتصنيف مقاربة ابستمولوجية في التعريف

طاهر بن علي

جامعة غرداية

البريد الالكتروني : ezzahirit@gmail.com

ملخّص-

تقوم الدراسات التاريخية على أساس التوثيق، حيث لا تاريخ بدون وثائق، لذلك اعتبرت الوثيقة السند في إحراز الخبر وبناء الواقعة عليه. غير أنّ مفهوم الوثيقة لم يتحدّد بمعنى ثابت، ذلك لأنّ كلّ ما يرمز إلى الماضي يعدّ وثيقة بحكم ما يحمل من إشارة إلى حدث أو واقعة. ومن هنا جاءت المقاربة في المقال لتبرز التوصيف المنهجي للوثيقة، وتبيّن التصنيف المعرفي للوثائق المعتمدة، من أجل أن يتمثّل المؤرّخ طبيعة المرتكزات التي يقوم عليها تحرير النصّ في الكتابة التاريخية.

Abstract-

The historical studies stand on the basis of documentation, since history can not be without documents. So that, the document is considered to be the support to get information and base the event on it. But the meaning of "a document" is inconsistent because all what refers to the past is counted as a document depending on its reference to an event. From that, the approach in essays is made to clarify the methodical and the epistomological classification of documents so as to make the nature of the bases of writing a historical text clear to historians.

مقدّمة

المقالة مقاربة منهجية تتناول دور الوثيقة في الكتابة التاريخية، الذي يتأسّس على مفهوم مركّب من التوصيف العام الذي تقتضيه مادّية الكنه، والتصنيف الدقيق الذي تتطلّبه آلية المعرفة في معادلة: حيث لا وثائق لا تاريخ، وليس التاريخ إلاّ استثمار الوثائق.

وقد اختلف تعريف الوثيقة وتوصيفها حسب المناهج التي تناولتها، وحسب الميادين التي استثمرت فيها، وأدّى ذلك إلى توسيع معرفي لمفهومها بمقتضيات تطوّر الدراسات التاريخية، وذلك منذ أن تأسّست المدارس التاريخية، التي تقيم صرح الدراسات التاريخية على اعتبار الوثيقة ركيزة في منهج سرد الأحداث، وبناء الوقائع.

كما تحوي بمنطقية تحرير النصّ المقارب للمفهوم تلك التصنيفات الكثيرة للوثيقة حسب دورها في إثبات الحقائق، وحسب احتياج الباحث إلى كلّ ما يساعده على إعادة بناء الماضي على ما كان عليه، مثل الوثيقة المكتوبة، أو الآلة المصقولة، أو الرواية المنقولة.

دور الوثيقة في كتابة التاريخ

لمّا كانت الواقعة التاريخية لحظة وجودية سبقت بنسبية زمنية لا يستطيع الإنسان أن يتداركها فيحدث التماس معها، كان عليه أن يوجد المنهج الذي يمكّنه من إحداث معاصرة للحدث. هذا المنهج لا يمكنه أن يكون بسيطا، فإدراك صور الماضي- وهي وجود كامل- يوجب منظومة متكاملة من الرؤى تتضافر لتمنح البحث التاريخي خصوصية الكلّية التي تحتوي الظاهرة الإنسانية في الزمن.

وقبل أن تعطى التفسيرات الاجتماعية والأنثروبولوجية، أو تقوم الفلسفة لتبحث العلاقات والأبعاد الناتجة عن الفعل أو أثره، لا بدّ من أن يؤكّد التاريخ وقوع الفعل حقيقة، وأن يتحقّق في ذلك بالوثائق الدالّة على

حدوث الفعل. فالتاريخ فعل، وشهادة على الفعل، وزمن نسبي بينهما،[1] ومن خلال تفحّص كلّ ذلك تتكوّن المحاولة في التاريخ. و"كتابة التاريخ مهما اختلف الشأن فيها مدينة في نهاية الأمر إلى نوعية المصادر التي ينهل منها المؤرّخ"[2].

وعلى منهجية التوثيق لدى المؤرّخ حيث إثبات الوقائع بالوثائق تأسيس معرفي تاريخي، تقوم المناهج التأسيسية في معرفيات العلوم الأخرى، حيث وثائق التاريخ مجال الاختيارات حتّى على المستوى الابستمولوجي[3] المشتغل على التحليل الفلسفي والعلمي لتطوّر الفكر.

إنّ التاريخ الذي صار يصبغ بالعلمية في القرن التاسع عشر، ويعرّف على أنّه علم الماضي، لم يكن يعرف إلاّ الوثائق[4]، وكان جلب الوثائق أكبر اهتمامات المؤرّخين[5]. ومنها ركّب نسق الوقائع في صورتها الزمنية المتشاكلة مع الحاضر في هيئة الوجود الفاعل، وبها انتهج إلى تحقيق الماضي مادّة للبحث التاريخي المتوثّب للعلمية.

وصار كلّ ما يحمل من إشارات إلى الماضي في حراك حثيث، سواء ما

---

(1) Roland (Barthes) : « L'écriture de l'événement », in : Communications, N° 12, Paris 1968, p 108.

(2) عبد النبي اصطيف: من وثائق التاريخ الاجتماعي للقطر العراقي، شهادة عيان على توابع الحرب العالمية الأولى، مجلّة دراسات تاريخية، ع 17- 18، م 05، دمشق 1984، ص 184.

(3) جورج كانغيلام: دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمّد بن ساسي، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 268.

(4) François (Hartog): « Le témoin et l'historien », in: Divinatio, N° 13, Sofia, Bulgaria 2001, p 35

(5) Louis (Halphen): « L'histoire en France depuis cent ans », Librairie Armand Colin, Paris 1914, p 57.

حمل فنون العصور القديمة، أو ما شكّل كتابات ونصوص. وكلّ ما صلح للنشر أخرج في نطاق العلوم المساعدة. واستحدثت المدارس الأركيولوجية في كلّ الجهات[6]. كلّ ذلك من أجل أن تشكّل المدّ الوثائقي للتاريخ.

ولمّا كانت الحوادث التاريخية تخرج عن نطاق التجربة، كانت أهمّية الوثائق التي هي أصول التاريخ[7]، حيث يحقّق المؤرّخ من خلالها هدف التاريخ العلمي[8] المتوخّي للحقيقة[9]، وبها يجسّد علميته في النظر إلى أصول معرفة، لا تحكم ظواهر الأشياء، بل تقيّد فعلا إنسانيا في الزمن.

هذه الأصول منحت للتاريخ توجّها دقيقا في اعتماد المرجعية في إثبات الحدث، وتبنّى تأكيد الحقائق من خلال انتظام الوثائق ليؤسّس اليقين العلمي حول الفعل، مبتعدا عن الأسطورة، ومجانبا للخرافة[10]، ومثبتا لموضوعية مبدئية للدراسة الاجتماعية المركّبة على أحداث التاريخ.

وبهذا النهج تأثّرت الدراسات في القرن التاسع عشر، وتمثّلت التوجّه نحو إعادة الاعتبار للوثيقة[11]، حتّى قيل أنّ الأصوات حينها، تحوّلت إلى أصول[12] بتأثيره. و"أصبحت قيمة البحث لا بمقدار ما يحقّقه من تقدّم في

(6) Léon (Levrault): « L'histoire (évolution du genre) », 2em tirage, Libraire classique Paul Delaplane, Paris 1907, p 138.

(7) عبد اللطيف إبراهيم: وثائق التاريخ العربي، منبر الإسلام، ع 05، س 21، القاهرة 1383هـ، ص 145.

(8) Fidelino (De Figueiredo): « O Espirito historico », 3em Edicao, Livraria classica editor, Lisboa, Portugal 1920, p 36.

(9) عبد اللطيف إبراهيم، المرجع السابق، ص 145.

(10) سالم الألوسي: الوثائق وأهمّيتها في الكتابات التاريخية، مجلّة المجمع العلمي، ج04، م 51، بغداد 1425هـ / 2004م، ص 160.

(11) Fidelino (De Figueiredo), op, cit, p 15.

(12) François (Hartog), op, cit, p 35.

الحرفة فحسب، بل بمقدار ما اعتمد عليه فيه من تلك الوثائق"[13]، حيث هي جزؤه الموفور من مبادئ التركيب المعرفي.

ومهما كانت النسبية التي تمنحها الوثائق للحقائق التاريخية إلاّ أنّها أول المعطى المنهجي في الدراسات التاريخية[14]، وأسبق مرحلة في الفكر التاريخي. فلا يمكن أن يمضي البحث دون استقصاء الوثائق، التي، وإن قلّت أعدادها فإنّها ليست بخيلة[15]، ولو بإشاراتها إلى الأحداث.

إنّ مصادر المؤرّخ كثيرة، ومتنوّعة، ومنها يؤسّس الحدث، ومن خلالها تتهيّأ للتاريخ الموضوعية في التوجّه، والتأسيس في المبدإ. وكلّ ذلك بفضل الاستنطاق[16] الحاصل للوثائق، التي هي أهمّ مصادره[17]، حينما تصير إلى ملكية المؤرّخ الذي يودعها إيجابية الفاعلية الموضوعية.

فالوثائق تحصر الحدث بالمعنى التاريخي المتحفظ بالزمان والمكان، وتحدّد طبيعته وروايته[18]، فعليها يبنى النظر المتفهّم للحدث، وبها يؤسّس

---

(13) عبد اللطيف الشاذلي: المجتمع المغربي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من خلال الآداب الصوفية، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف محمّد مفتاح، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1407هـ/ 1987م، ص 01.

(14) George (Husband Baird): "Historical Evidence", Clarendon Press, Oxford 1909, p 27.

(15) Moses I. (Finley): "Le document et l'histoire économique de l'Antiquité", in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05, p 298.

(16) François (Hartog): "L'œil de l'historien et la voix de l'histoire", in: Communications, Paris 1986, V 43, N° 01, p 59.

(17) George (H B. Rev): "Historical evidence", Clarendon Press, Oxford 1909, p 29.

(18) Luc (Baboulet): "Du document au monument", in: Communications, Paris 2001, V 71, N° 01, p 437.

خلق الإشكالات المداولة على الحدث من أجل منحه حرّية الإفلات من الأحكام المبدئية، التي ربّما أحدثتها العلاقة بين الوثائق والتاريخ[19] في إعطاء المعنى النهائي للعملية.

مدرسة المنهجية وترسيخ أهمّية الوثيقة في الدراسات التاريخية

ولقد قامت مدرسة المنهجية في أواخر القرن التاسع عشر تتبنّى مفهوما للتاريخ لا يتأسّس إلاّ من سبيل الوثائق، ولا يستقيم فيه المعنى والمصطلح، إلاّ بتناول الوثيقة مدخلا منهجيا لتحقيق الحدث، ودراسته. فيقصد "إلى الماضي دون فكرة مسبقة أو فلسفة مفروضة، ويحاول استعادة الماضي من أصوله، أي من آثاره المادّية والأدبية، فيقبل على هذه الآثار ليستخرج نصوصها وأشكالها الأولى"[20].

أكّد هذا الاتّجاه رانكه الذي حفر في معرفية التاريخ من خلال تناول[21]الوثيقة، التي اعتبرها المناط الذي يحقّق فيه فكرُ المؤرّخ، وهو الذي يمنحه التأكيد على تاريخية التاريخ، كما يمنحه مستند التأسيسات في النظر إليه على أنّه حكاية الحدث الذي هو أثر الفعل بقيمة الزمن.

وأكّدت حفريات رانكه على توجّه له مميّزاته وله تأثيراته. فمميّزاته جنوحه إلى الموضوعية العلمية ومزايلته النظرية الفلسفية، باستحداث الوثيقة موضوعا منهجيا لتوجّهات البحث التاريخي. وأمّا تأثيراته فتكوينه لمدرسة تاريخية كان لها امتدادها الزماني والجغرافي، حيث أفكاره متناول المؤرّخين الألمان والفرنسيين[22].

---

(19) idem.

(20) قسطنطين زريق: نحن والتاريخ، ط 04،دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص 42.

(21) Edward (Gaylord Bourne) : Essays in historical criticisme, London 1901, p 250.

(22) حول مدرسة رانكه، أنظر:

ومن هذا الاتّجاه قرّر سينيوبوز ولانغلوا أنّ التاريخ يصنع من الوثائق[23]، فهي الدلالات القاطعة على حدوث الفعل، وهي أثره الباقي في الزمن الذي يصلنا به. وليس عملنا في التاريخ سوى محاورة زمنية الفعل من خلال الوثيقة.

إنّ التاريخ الذي يؤسّس للحدث الماضي قياما في الزمن الحاضر، لا يمكنه أن يتناول بنائيته إلاّ من موجود قائم آخر، إذ التاريخ واقع قائم في زمن مغاير للحظة المؤرّخ، وليس منشآ من مجرّدات الأفكار.

هذا الموجود الآخر لا يمكن إلاّ أن يكون مجموع الوثائق التي تحنّط الحدث في لفائف المعاني التي تتضمّنها. فهي الدليل القائم في لحظة كتابة التاريخ، الذي هو استدعاء الماضي فعلا لا زمنا في الحاضر. وهكذا فإنّ التاريخ حسب سينيوبوز ولانغلوا هو استثمار الوثائق[24].

وبسط سينيوبوز المعنى المنهجي المراد من تأسيسهما، فقرّر أنّه "لّما كانت الوقائع أمورا ماضية، فإنّها لا يمكن أن تلاحظ بطريق مباشر، ولا يمكن إذن أن تعرف إلاّ بطريق غير مباشر، وذلك بدراسة الآثار التي حفظت لنا منها، كما في الجيولوجيا، وعلم العصور القديمة"[25].

Janes (Westfall Thompson) : A history of historical writing, The Macmillan Company, New York 1942, pp 187-204.

(23) Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos , Introduction aux études historiques, éditions Kimé, Paris 1992 , p : 29.

(24) Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos, op, cit, p 253.

(25) عبد الرحمان بدوي: النقد التاريخي، ط 02، وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص ب.

ثمّ يؤسّس المعنى الأوّلي في العمل التاريخي، ويقرّر أنّه" وقد ارتدّ إلى عمليات غير مباشرة، ناقصة وسطحية جدّا، هو إذن يعتوره النقص بالضرورة. ولكنّه وحده القابل لأن يطبّق على جميع الدراسات المتعلّقة بظواهر المجتمعات الإنسانية، لأنّ كميّة الوقائع التي يمكن الإنسان أن يشاهدها مباشرة كميّة ضئيلة جدّا، لأنّ الحاضر سرعان ما يستحيل ماضيا"(26).

هذه الاستحالة التي هي المعنى الأساسي للزمن الذي هو تحوّل الموجودات، هي كذلك المعنى الأساسي للعمل التاريخي، الذي يلتقطها بعد تحوّلها، ولكن بصيغة استحداثها عن طريق الوسيط الذي لا يمكن إلاّ أن يكون الوثائق، إذ "أنّ جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية تتمّ على وثائق مكتوبة"(27).

ويخلص المنهج الذي تبنّاه المؤرّخان إلى أنّه حيث "لا وثائق لا تاريخ"(28)، "وأنّ المسلك الذي تفرضه طبيعة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادّي الوحيد عن الماضي"(29).

بهذا صار المؤرّخ "ينطلق من الوثيقة كأساس بحث، ويعتبرها نهاية في الحصيلة المعرفية الكاشفة عن الأنباء الماضية"(30)، ويبدي اقتناعا بأنّ

(26) نفسه.

(27) نفسه.

(28) "Pas de document, pas d'histoire"
Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos, op, cit, p 29.

(29) عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص ج.

(30) محمّد تضغوت: نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي- مقاربة منهجية- ،ط 01، رؤية للنشر و التوزيع، القاهرة 2004، ص 14.

التاريخ بدون نصوص ليس تاريخا[31]. وصارت القاعدة المنهجية التي ينطلق منها المؤرّخ هي أنّ التاريخ يكتب بالاستناد إلى الوثائق[32]، التي يساورها المؤرّخون بالدراسة لمشكوك منهجي حول مضامينها[33].

ولتأكيد ذلك حاول شارل لانغلوا أن يمدّ المنهج بتطبيقات من خلال ما حاول من كتابات، ليعطي نموذجية لتنظيره[34]. وكانت التأسيسات لدى مدرسة المنهجية الوضعية هي القراءة النقدية للوثائق، ومقارنتها [35]، وعليها تبنى المعرفة التاريخية التي تقيم الماضي في صرح العلمية.

لقد كانت القيمة الكبرى التي أعطيت للوثائق نابعة من تقديس الحقائق في منهج التاريخ، حتّى غدت "بمثابة تابوت العهد في معبد الحقائق. وكان المؤرّخ يدنو منها وهو منخفض الرأس ويتحدّث عنها بجلال واحترام.

---

(31) Olivier (Buchsenschutz) et autre : « Histoire quantitative et archéologie protohistorique », in : Histoire et Mesure, Paris 1995, V 10, N° 03, p 232.

(32) جوزف هورس: قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، ط 03، منشورات عويدات، بيروت 1986،ص 66.

(33) Benedetto (Croce): "What is living and what is dead of the philosophy of Hegel", translated by Douglas Ainslie, Russel & Russel, U S A 1915, p 135.

(34) Charles (V. Langlois): "Société française au XIII^e siècle, d'après un roman d'aventure", Librairie Hachette et C^ie, Paris 1904, pp II-X.

(35) Jean (Walch): "Romantisme et positivisme: une rupture épistémologique dans l'historiographie", in: Romantisme, Paris 1978, V 08, N° 21, p 162.

فإذا وجدت الحقيقة في الوثائق فهي حقيقة إذن"[36]. وأنّ المؤرّخ الذي لا يتعمّق في تراكمية الوثائق باطّراد زمني[37]، يزايل منهجيا شخصيته، إذ هو منتج للزمني قيمة في حاضر الفكر.

إنّه اتّجاه منهجي جعل كلّ سبله في التحرّي نحو الوثائق، مانحا إيّاها صفة المصدر المطلق للحقيقة، غير راكن إلى صرامة إجراءات التحليل النقدي، ومتّجها نحو منحى تقديسي للأرشيف[38]، حيث هو تراكمية الحقائق المنبثّة في الوثائق.

ذلك أنّه مهما كان المنتج الفكري الحاصل في الدراسات التاريخية فإنّه لن يستطيع الركون إلى إشارة تاريخية، ما لم يحصل له النظر في أثر تركه الإنسان في أتون الزمن، ليتعدّى به الآنية، ويجعله وسيطه إلى نهائية زمنية نسبية.

لقد حقّق هرودوت هذا المعنى في نظر المؤرّخين، وأعطى لتاريخه أهمّية منهجية أسّست على القيم المعرفية التي حوصلها ممّا جمعه من مدّخراته، وامتلكه من وثائق[39]، لا نعرف أهمّيتها إلاّ من خلال تاريخه الذي هو جماع ما اكتسبه من شواهد التاريخ.

فالدراسات التاريخية لا تنطلق من فرضيات لتحدّد موضوع البحث،

---

(36) إدوار كار: ما هو التاريخ؟، ترجمة: ماهر كيالي و بيار عقل، ط 02، المؤسّسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1980، ص 16

(37) Geoffrey (Barraclough) : Tendances actuelles de l'histoire, Editions Flammarion, Paris 1980, p 84.

(38) Vincent (Duclert) : « Les historiens et les archives », in Genèses, No 36, Paris 1999, p133.

(39) Bernadotte (Perrin): "History", The Columbia University Press, New York 1912, p 159.

كما أنّها لا تؤسّس على اختيار مشكلة، ثمّ توجّه الدراسة لحلّها أو مقاربتها. إنّ المبدئية الراسخة في البحث التاريخي هي مرحلة استكشاف ما في الوثيقة[40]، والانطلاق إلى إحداث الإشكالات المترتّبة على المعطى الوثائقي، الذي يكوّن الصورة الأولى للماضي، ثمّ ما تراءى لمحاولات الفهم لدى الباحث بمنهج الاستقصاء.

والبحث عن الوثائق من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ[41]، فمنها "يبدأ باسترجاع الحوادث التي أدّت إلى الوثيقة"[42]، وعن طريقها يقصد تحصيل الماضي[43]، حتّى قيل "أنّ التاريخ لا يبدأ إلاّ إذا ما توفّرت وثائق تستحقّ الثقة"[44]. و"الباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل، أو تنعدم، مهما بذل من مجهود"[45]. وبهذا جعل التاريخ من العلوم الوثائقية[46].

وإذا كانت الوثائق عدّة الباحث في محاولته التاريخ، حيث يستكشف الماضي من خلالها، وهي كذلك مستند المؤرّخ في الاستدلالات، حيث لا يجد

(40) نفسه، ص 148.

(41) قاسم يزبك: التاريخ و منهج البحث التاريخي، ط 01،دار الفكر اللبناني، بيروت 1990، ص 89.

(42) محمّد فتحي عثمان: المدخل إلى التاريخ الإسلامي، ط 01، دار النفائس، بيروت 1408هـ/ 1988م، ص 61.

(43) هنري إريني مارّو: من المعرفة التاريخية، ترجمة: جمال بدران، د ط، الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنشر، القاهرة 1971، ص 101.

(44) فريد سليمان، المرجع السابق، ص 39.

(45) قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 39.

(46) عادل كامل الألوسي: البحث عن الوثائق، ط 01، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991، ص 42.

البديل عنها إلاّ إذا ضاقت به السبل إلى اختيارات المقايسة. فإنّها كذلك المأرز الذي يلجأ إليه في المراحل الانتقالية، ومراحل الثورات[47]، أو يحتكم إليها ليفصل في القضايا المتداخلة[48].

الوثيقة وابستمولوجية المفهوم

من هذه المفاهيم المنهجية التي أعطت للوثائق أهمّية في البحث التاريخي[49]، وأقرّت لها سبيلا في مبدئيات الإنشاء، كان التناول عند الباحثين للوثيقة وأصنافها، حيث توسّع مدلول الوثيقة، وتراكم مفهوم أهمّيتها في ذهنية الباحثين حتّى عدلوا بها إلى أشياء كثيرة، ومتنوّعة.

وأدّى هذا إلى طرح إشكال ابستمولوجي في مفهوم الوثيقة، انطلاقا من التناول اللفظي المعجمي، ثمّ من استقراء السياقات التي جاءت ضمنها الوثيقة، وانتهاء بالمعنى المتكوّن من استعمال المؤرّخين للدلائل والقرائن على الوقائع.

وربّما حلّ الالتباس في مفهوم الوثيقة حتّى صارت المقدّمات تؤسّس لمدلولها. فمصطلح الوثيقة يقدّم إشكالا في حدّ ذاته، ويستدعي تعريفا مضبوطا، إذ به تقوم المحاولة في البناء التاريخي، ومن حدوده تتكوّن منظومة الوثائق المعتمدة.

من المنظور الابستمولوجي يتأكّد في المنهج أن تتحدّد المفاهيم، وأن

(47) Sophie-Anne (Leterrier): "L'histoire en révolution, in: A H R F, Paris 2000, V 320, N° 01, p 66.

(48) أبو عبد الرحمان بن عقيل الظاهري: كاتب التاريخ و قارئه، الفيصل، ع 281، الرياض فبراير/مارس 2000، ص 19.

(49) منهم من ذهب إلى جعل الوثيقة ضمن النصب، أنظر:

Luc (Baboulet): "Du document au monument", in: Communications, Paris 2001, V 71, N° 01, p 436.

يتساءل النصّ مهما كانت موضوعاته، عن التوجّهات التي تؤطّر التكوين المعرفي في سياق التركيب، وذلك من أجل أن تتسطّح المكوّنات المعرفية في النسق العام للمحتوى النصّي.

ومن هنا تطرح كثير من الكتابات التاريخية المعاصرة السؤال المنهجي الأساسي: ما هي الوثيقة؟[50] ليس بمعنى ما هو توصيفها، ولكن بمعنى ما هي حدودها المعرفية في نسق المحتوى المراد في النص، وما هي قيمها المجموعة من خلاصات العلاقات بين المعارف[51].

هذا التساؤل يمنح الباحث الدقّة فيما يحاول تجاه الوثيقة. كما يمنحه الحرّية المنهجية، والسيكولوجية في التعاطي مع المعنى المحصّل من الوثيقة في المنهج التاريخي، أكثر من القوالب التي تشكّل عوائق مرحلة إنشاء الوثائق.

ومن خلال تحديد المفهوم الذي يحتويه مصطلح الوثيقة المتناغم مع التوجّه المعرفي للنصّ، يمكن منهجيا معرفة المرجعيات الوثائقية المعتمدة في تكوين المعرفة التاريخية لموضوع البحث. فتقديم وثائق وتأخير أخرى[52] يقوم منهجيا على مفهوم الوثيقة، وتبعا لذلك يحدث

(50) Dominique (Cotte): "Le concept de (document numérique)", in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 31.

و إبراهيم عبد القادر بوتشيش: "وثائق حول التاريخ السياسي و الاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط: (من خلال الانتاج الأدبي و التاريخي و النوازل)، مكناسة، مجلّة كلّية الآداب و العلوم الإنسانية، ع 02، مكناس 1987، ص84.

(51) هذه تحتويها التساؤلات التي تتضمّنها النصوص، أنظر مثالا على ذلك:

Emmanuel (Souchier): "Présentation", in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 4.

(52) أرى أنّ المؤرّخ لا يلغي الوثيقة مهما كانت قيمتها، و إنّما يعمد إلى تقديمها أو تأخيرها حسب السياق، و حسب الموضوع.

الترتيب[53]. وتغدو الإشكالات المتعلّقة بمصطلح الوثيقة أكثر عمقا، إذ ترتبط بالفضاء العامّ الذي يغلّف مفهوم التاريخ[54].

إنّ المنهج التاريخي يقتضي بضرورة ابستمولوجية أن تتهيّأ لدى الباحث ذهنية مناوبة تحاول بتردّدات، التذكير بقيم الوثيقة في المحتوى التاريخي، كما تذكّر باستدعاء مفاهيم يطرحها علم التوثيق، من أجل أن تتكوّن المعرفة التاريخية من تأسيسات محاورة الوثيقة بالمنهج التاريخي من جهة، وبمنهج علم التوثيق من جهة أخرى، فالوثيقة ليست ملك المؤرّخ فحسب، ولكنّها ملك لكلّ الباحثين، غير أنّها في مهد علم التوثيق ابتداء.

قيمة الوثيقة العلمية لم تتأتّ من الاستثمار التاريخي لها فحسب، فهذه مزجاة لها لما تحمل من إشارات إلى المجهول من التاريخ، لأنّها ببساطة عنوان حاضر على القيمة الزمنية للماضي، وإنّما تأتّت كذلك من لدن روّاد علم التوثيق[55]، الذين أسّسوا القيم العلمية لمتناولهم المعرفي[56]، فكان

(53) في بعض هذه التطبيقات، أنظر:

Lucie (Fossier): "Informatique et documents médiévaux", in: A E S C, Paris 1976, V 31, N° 06, p 1131.

(54) الحسين بلقطب: "مفهوم الوثيقة وتجديد الخطاب التاريخي"، الفكر العربي المعاصر، م 14، ع 78- 79، بيروت جويلية - أوت 1990، ص 117.

(55) Viviane (Couzinet): "Le document: leçon d'histoire, leçon de méthode", In: Communication et langages, Paris 2004, V 140, N° 01, p 19.

(56) امتاز علم التوثيق بالتخصّص العلمي، و أحدث موقعية ثابتة في مبدئيات البحوث العلمية، و للتوسّع أنظر:

جاك شوميبه: أصول التوثيق، ترجمة: انطوان عبده، ط 02، منشورات عويدات، بيروت 1982.

موضوع العلم عندهم في الوثيقة نفسها[57]، وليس في محتواها الذي تشترك فيه كلّ المعارف.

ولهذه الاعتبارات المعرفية التي تتقاطع بالمعنى العلمي لمفهوم الوثيقة، وتختلف بالمعنى التوظيفي المترتّب على أولويات الوثيقة التكوينية، تطرح قضية التعريف المشترك لمصطلح الوثيقة[58] من أجل ألاّ يشتطّ المعنى بالبحث، أو يتحدّد بالتوظيف.

أهمّية المصطلح في بناء المعرفة

من القضايا الابستمولوجية في العلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية مسألة التعريفات، التي تأخذ حيّزا معرفيا في البناء التأسيسي للعلوم. ولا يمكن لبحث أن يمضي في سبيل التقصّي والتحليل ما لم يؤسّس على التعريف، أو يؤسّس للتعريف. فالمصطلح مظنّة الفهم، وهو كذلك مظنّة الالتباس. وقد استشعر العلماء والباحثون أهمّيته، و"رعوا بأنّ ولوج مسلك أيّ علم، وسبر أغواره وفهمه الفهم الصحيح والدقيق لا يتمّ إلاّ بدراسة مصطلحاته، فهي أدواته الفعّالة"[59].

---

(57) في أهمّية الوثيقة وقيمتها العلمية من حيث منظور علم التوثيق، أنظر:
Paul (Otlet): "Traité de documentation", Editions Mundaneum, Bruxelles 1934, p 48.

أمّا المؤرّخ فلا يدرس "وثيقة من أجلها هي نفسها". أنظر:
هنري إريني مارّو، المجع السابق، ص 101.

(58) Jean-Michel (Salaun): "Chronique inachevée d'une réflexion collective sur le document", in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 10.

(59) عزيزة المكنيسي: "قضية المصطلح وآفاق الدراسة المصطلحية"، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006، ع 06، ص 177.

وقد انبرى كثير من القدماء والمحدثين إلى تفريغ الاصطلاحات في مدوّنات خاصّة، وجعلوا منها مقدّمات مهمّة في سبيل البحث والدراسة، سواء فيما اختصّوا به من العلوم والفنون، أو فيما تناولته المعارف بالكتابة والتدريس.

وفي تخصيص اللفظ المعيّن لمراد المعنى في البناء الاصطلاحي يقوم المعجم بمادّته مصدرا للاختيار المناسب بين القالب والمحتوى المختار له. ويكون التوصيف اللغوي العام مبدأ لهذا الاختيار للتوافق بين ما يحمله اللفظ المنتقى والمعنى المراد. وهكذا تتحقّق المقاصد التي رامها الواضع للمصطلح، حيث يتركّب في النفس حدّ المعرفة من منطلق المعجم إلى غاية الكنه الذي ينشده العلم.

ويستدعي المصطلح المتماهي داخل مضامين العلوم، استحضار التعريف متمثّلا في توصيف بسيط يحمل المعنى العام، ثمّ ما يلبث أن يستدعيه قيمة معرفية أوّلية تؤطّرها اللغة بموازين بناءاتها وفلسفتها، لتعرض عناصرها عرضا يوضّح المدلول(60)، وبها يكون التعريف خاضعا معرفيا لبرنامج تعليمي(61)، أساسه التوضيح والإفهام.

فالمصطلح بالمعنى الدقيق هو "كلمة وضعتها فئة مخوصصة في صناعة معيّنة بإزاء مفهوم محدّد بحيث إذا ذكر ذلك اللفظ لا يراد به غير هذا المفهوم"(62)، ويصبح بذلك "الوحدة المعجمية الحاملة لتصوّر معيّن

(60) Jean-Marie (Marandin) et Bernard (Fradin), " Autour de la définition : de la lexicographie à la sémantique", in Revue : Langue française , Paris 1979, V 43, N° 01, p : 60.

(61) idem.

(62) عبد العزيز المطاد: "أصول المصطلح"، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006، ع 05، ص 08.

داخل حقل معيّن عن طريق التواطئ أو الاصطلاح بين متخصّصين في ذلك المجال"[63]، لينشئ قيمة أساسية في مجال يخصّص المعرفة.

تعريف الوثيقة لغة

لم يكن مصطلح الوثيقة قائما في المعجم بمفاهيمه التي تبنى عليها حركة الفعل المعرفي[64] الحديث، وإنّما حمل معاني ارتبطت في جزئيات منها بسيكولوجية المصطلح المستخدم لبيان قيمة مادّية لشكل معرفي خاصّ يدلّ على توجّه علمي معيّن.

وكلّ ما حمله المعجم هو صفة مميّزة لنزوع نفسي وفكري، أو سلوك لإجراء، غايته الإحكام الزمني والفعلي، أي ما يكون عليه هذا النزوع، وهذا الإجراء. وهكذا لا يكون اللفظ في مكمنه من المعجم دليلا على شيء، أو آلة، أو جرم. وبذلك لا يكون مستقلاّ بالوجود ليدلّ على شيء خاصّ، وإنّما تابعا ليدلّ على حالة تعتري شيئا معيّنا.

وتفيد المادّة المعجمية أنّ "الواو والثاء والقاف كلمة تدلّ على عقد وإحكام. ووثّقت الشيء: أحكمته"[65]. و"الوثيقة: الإحكام في الأمر"[66]،

(63) عبد العزيز المطاد: "علم المصطلح وقضايا الوضع والتوليد"، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006، ع 06، ص 183.

(64) نقصد بها صياغة المعرفة التي تتطلّبها الإنشاءات العلمية المتواترة على نهج الإبداع، أو سبيل التراكم.

(65) أبو الحسين أحمد بن فارس(ت 395ه): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر، بيروت، د ت، ج 06، ص 85.

(66) علي بن إسماعيل بن سيده(ت 458): المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج، ط 01، منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة 1958.

و"الوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة"[67]، و"أخذ بالوثيقة في أمره، أي بالثقة"[68].

وعلى هذا درجت النقول بين العصور للمادّة المعجمية دون أن تشير إلى مستجدّ في استعمال اللفظ[69]، رغم ظهور فنّ الوثائق الذي دأب عليه المكتتبون. فدلّ هذا على أنّ الوثيقة ظلّت كما زعمتُ تابعة لتدلّ على حالة. وقد جاء عند بعضهم أنّ "الوثيق: المحكم، والوثيقة: مؤنّث الوثيق، وما يعتمد به"[70]، فزاد في التعريف، غير أنّه أبقاها حالة، ولم يرق بها لتكون دلالة على شيء مستقلّ.

وفي كتب الوثائق يبرز التعريف على النحو التالي: "الحجّة ما كان عليه خطّ القاضي أعلاه، والشهود أسفله، وأعطي للخصم. والوثيقة مثلها"[71]. فجاءت مثل الحجّة تماما دلالة على ما حملت من رسم يمثّل الإحكام والثقة، التي ذكرتها كتب اللغة.

(67) أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، ج 05، ص 202، وابن منظور: لسان العرب، د ط، دار صادر، بيروت، د ت، ج 10، ص 371، ومحمّد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، د ط، مطبعة الحكومة، الكويت 1990، ج 26، ص 451.

(68) إسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت 1984، م 04، ص 1563.

(69) أنظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة، د ط، مكتبة الحياة، بيروت 1960، ج 05، ص 705.

(70) بطرس البستاني: محيط المحيط، د ط، مكتبة لبنان، بيروت 1987، ص 957.

(71) علي زوين: علم الوثائق والتوثيق في تراثنا الإسلامي، مجلّة آفاق الثقافة والتراث، ع53، س 14، مركز جمعة الماجد، الإمارات المتّحدة، أبريل 2006، ص 165.

وجنح مجمع اللغة إلى تعريف الوثيقة كما عرّفتها دواوين اللغة بمنهج الجمع بين التعريفات، ثمّ زاد عليه أنّها "المستند وما جرى هذا المجرى."[72]. فلامس المعنى الذي أقرّته كتب التوثيق حينما جعلت الوثيقة في مصافّ السجلّ، والصكّ، والحجّة، والمحضر[73]، وكلّها مستندات.

تعريف الوثيقة اصطلاحا

وقد أدرك الباحثون قضية المصطلح فحاولوا أن يندّوا به عن توصيفاته المعجمية، وعن قيمه المبدئية بالمحتوى المادّي، وأعطوه المفهوم من خلال استثماره داخل العمل التاريخي، ليمكّنوا المنهج من احتوائه، وتشكيل محتواه ضمن سياق المراد.

وعند بعضهم "هي ما يوثّق كلامك، ويدلّ على أنّك تقول ما تقول، وتكتب ما تكتب معتمدا على أصول يمكن لغيرك أن يطّلع عليها ليتحقّق من صحّة كلامك، وصواب أحكامك، لأنّنا لا نصدر في كتابة التاريخ عن الهوى، أو الذاكرة، أو الانطباع الشخصي، أو العاطفة، بل على الوقائع التي تؤيّدها الوثائق"[74]. أي هي المستند في تحرير المعرفة التاريخية.

وفي منصوص البعض "كلمة التوثيق (documentation) تنطوي على معنى يستخدمه المؤرّخون وغيرهم، يدلّ على أي طريقة للبرهان تستند إلى نوع من المراجع، سواء أكانت مكتوبة أو شفهية، أو مصوّرة، أو أثرية. ومن أجل الوضوح يبدو أنّه من الأفضل أن نستخدم كلمة وثيقة

(72) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط02، دار المعارف، القاهرة 1973، ج 02، ص 1012.

(73) علي زوين: المرجع السابق، ص 164.

(74) حسين مؤنس: التاريخ و المؤرّخون، د ط، دار المعارف، القاهرة 1984، ص 51.

(document)"[75] بهذا المعنى.

ثمّ إنّ "الوثيقة هي مادّة أساسية في إرجاع الحقائق إلى مصادرها الرئيسية تقابل لفظ Document باللغة الإنجليزية، و تعني بالنسبة إلى المؤرّخ المرجع الذي يعتمد عليه في تدوين كتابته التاريخية، و السند الذي استند عليه في نقل المعلومة أو الخبر"[76].

هذه التعريفات تقدّم مفهوم الوثيقة حسب وظيفتها في العمل التاريخي، وقد دخلت على المفهوم من حيث حركية الفعل، لا من حيث الجوهر المادّي، فأعطت تسطيحا يتكافأ مع الاستخدام التاريخي لها، ومنحت للمؤرّخ تمطيطا يستطيع به مدّ يده إلى كلّ ما يلمس فيه الإشارة إلى التاريخ. أي ما يحيله على نسبية زمنية فارطة تختزل الفعل[77].

فالوثائق هي "شهود معاصرة للوقائع التاريخية وهي قطع من حياة الأسلاف تحمل تراث الأمّة...وهي تشكّل أحد المخزونات المادّية الحيّة لماضي الأمّة...بكلّ إيجابياته وسلبياته، ليس فعلا ماضيا ساكنا تتراكم فيه قطع متحجّرة من الماضي، هو بالمعنى الحضاري، مخزون ديناميكي يفعل في

(75) لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ، ترجمة: عائدة سليمان عارف و أحمد مصطفى أبو حاكمة، دط، دار الكاتب العربي، بيروت 1966، ص 73.

(76) عبد المالك خلف التميمي: الشكّ في الوثائق الرسمية- الوثائق البريطانية عن منطقة الخليج العربي نموذجا- ، عالم الفكر، م 36، ع 03، الكويت يناير/ مارس 2008، ص 27

(77) في المبدإ التاريخي كلّ ما هو من الماضي فهو وثيقة، وإنّما ترجع إلى المؤرّخ منهجية توظيفها والاستشهاد بها. أنظر بعض هذا المعنى في:

Marcel (Simon) : « Un document du syncrétisme religieux dans l'Afrique romaine », in : Comptes-rendus des séances de l année - Académie des inscriptions et belles-lettres, Paris 1978, No 02, p 500.

الحاضر..."[78].

تمثّلات المؤرّخين للوثيقة

ويتمدّد معنى الوثائق لتدلّ "على كلّ الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية[79] دون أن ينحصر ذلك فيما دوّن على الورق"[80]، كما يثبت علم الوثائق الذي يقرّ أنّها "بوجه عام هي مكتوب يحوي معلومة، بصرف النظر عن طريقة أو خصائص التسجيل والقيد"[81]، وإن كانت الوثائق الخطّية أعظمها[82]، فكلّ "أثر مادّي أو أدبي خلّفه لنا الماضي هو مصدر من مصادر التاريخ"[83]. وكلّ الأشياء الأركيولوجية المكتشفة

(78) خيرية قاسمية: "الوثائق كأحد المرافق المساعدة في تدريس التاريخ"، المؤرّخ العربي، ع 53، بغداد 1417هـ/1996م، ص 103.

(79) تقوم دراسات كثيرة في بحث التاريخ القديم على وثائق الأركيولوجيا. انظر مثالا لذلك:

Yvon (Garlan) : « De l'usage par les historiens du matériel amphorique greq », in : Dialogues d'histoire ancienne, Paris 1985, V 11, p 240.

(80) خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص 103. بل إنّ البعض يعتبر الاعتماد الكلّي على المكتوب أصبح من الكلاسيكيات التي تجاوزها المنهج. أنظر:

Luc Messanvi (Garcia) : « Archives et tradition orale. A propos d'une enquête sur la politique du royaume de Danhomé à la fin du 19e siècle. In : C E A, Paris 1976, V 16, N° 61, p 189.

(81) سلوى علي ميلاد: قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف، د ط، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1982، ص 70.

(82) هرنشو: علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، ط 02، دار الحداثة، بيروت 1982، ص12.

(83) أحمد حسين اللّقائي: اتّجاهات في تدريس التاريخ، ط 02، عالم الكتب، القاهرة 1978، ص 95.

تتناولها الدراسات على سبيل وثائق أركيولوجية، أو هكذا يتمّ توصيفها في المتناول التحليلي لقضايا التاريخ[84].

وبهذا التوجّه تصبح الأركيولوجيا واستكشافاتها[85]من مصنّفات الوثائق[86]، بمقارباتها الآلية لمادّيات الماضي المحتملة للأثر كما خلّفه الزمني، محدثة أوّل التماس مع شواهد الوقائع التي تمثّل متعلّق الحاضر بالماضي، وهو ما يسمّى بالتاريخ. وهي من استشرافات التاريخ لزمنه الميتافيزيقي، وليست من استشرافات الإنسان مثل الوثائق المكتوبة.

ويعدل البعض بالنصوص من "مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلاّت، وتقارير، وصحف معتمدة، ومذكّرات، ومراسلات رسمية، ومذكّرات خاصّة"[87]، لترقى إلى مصاف الوثيقة[88]، فتقوم مقامها بقيمة

(84) في التكوين المعرفي من علاقة التاريخ بالأركيولوجيا يراجع فصل الأركيولوجيا والتاريخ، في:

Osbert (Guy Stanhope Crawford) : Man and his past, Oxford University Press, London 1921, pp 48-55.

(85) Philippe (Leveau) :Le paysage aux époques historiques : un document archéologique, in : A H S S, Paris 2000, No 03, pp 555-582.

(86) Michel (Gras): "Donner du sens à l'objet. Archéologie, technologie culturelle et anthropologie", in: A H S S, Paris 2000, V 55, N° 03, pp 601-602.

(87) عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص 72.

(88) Patrick (Boucheron): "Ecrire autrement l'histoire politique", in: Médiévales, Paris 1998, V 17, N° 34, pp 07-08. و

François (Hartog): "Introduction: Histoire ancienne et histoire", in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05, p 687.

ابستمولوجية في إيرادها دلالة على الماضي، الذي تشير إليه بالانتماء الزمني، فهي بتماسها مع الماضي تكتسب قيمة الوثيقة، وتتحوّل إلى ثلاثية الأبعاد، فهي تمثّل الشهادة الأولى الموحية بالدلالة على الشيء[89]، وهي وثيقة الاحتكام في المفهوم التاريخي المستند على الأثر، وهي بعد ذلك أثر يؤرّخ به، ومنه[90]، فتحمل الخبر، وتتحوّل إلى خبر.

ويتجاوز آخر هذا الحدّ إلى اعتبار الأهازيج والأغاني صورة لسرد غير مكتوب، غير أنّه يقوم مقامه[91]. فالفلكلور أو المأثور الشعبي يتضمّن "الإبداع الشفاهي للشعوب البدائية والمتحضّرة على السواء، ويتحقّق بالكلمات المنظومة أو المنثورة، وتدخل فيه المعتقدات، والعادات، والتقاليد، والمراسيم، والممارسات الشعبية"[92]، "وغيرها من الفعاليات الأدبية والفنّية،

(89) هكذا تتناول الدراسات النصوص بكلّ أنواعها، وتضعها موضع الشهادة. أنظر بعض هذا المعنى في:

Véronique (Boudon-Millot), Antoine (Pietrobelli) : « De l'arabe au grec. Un nouveau témoin du texte de Galien (Le Vlatadon) », in : Comptes-rendus des séances de l'année-Académie des inscriptions et belles lettres, Paris 2005, N° 02, pp 497-534.

(90) عبد المجيد الصغير: التأريخ للنصّ وتأويله في الفكر الإسلامي بين عوائق التقليد ومزالق التجديد، في: كتابة التواريخ، تنسيق: محمّد مفتاح وأحمد بوحسن، ط 01، منشورات كلّية الآداب بالرباط، الدار البيضاء 1999، ص 119.

(91) Jacelyne (Dakhlia): "L'histoire est dans l'attente", in: Cahiers d'études africaines, Paris 1990, V 30, N° 19, p 251. و

Philippe (Joutard) : « Un proget régional de recherche sur les ethnotextes », in : A E S C, 35e année, No 01, Paris 1980, p 176.

(92) صبري مسلم: "ابن خلدون وعلم الفلكلور"، الكاتب العربي، ع 74، دمشق خريف 2006، ص 129. و

التي يرثها الشعب وتنتقل فيه من جيل إلى جيل[93] بالحفظ لا بالتدوين"[94].

هكذا يتوسّع المضمون في تمثّل الوثيقة لتشمل "القبور، والأبنية، والأسلحة، والأدوات، والنقود، والملابس، والسجلاّت الرسمية، والمعاهدات، والاتّفاقيات، والوثائق السياسية، وكلّها مادّية. كما تشمل الوثيقة الروايات، والقصص، والملاحم، والأساطير، والأقوال، والحكم، وهي شفوية مروية، أو مكتوبة، بالإضافة إلى الوثائق الكتابية أو اليدوية، مثل التصاوير والمشاهد التاريخية، وبعض الحفلات، والكتابات، والنقوش"[95]التي توحي بالزمني على مستوى ما وضعت فيه، بما تثير من إشكالات حول القضايا التاريخية متيحة مجال المقايسات للمؤرّخ[96].

أو يتمثّلها المنهج في الصور الفتوغرافية، حيث انعكاسات الزمني في مرايا الفن، يستوثقه بمحمول تؤطّره المحاكاة توصيفا تاريخيا مؤنسنا،

Kawada (Junzo) : « Histoire orale et imaginaire du passé. Le cas d'un discours historique africain », in : A E S C, 48e année, N° 04, Paris 1993, p 1087.

(93) مثال ذلك التقاليد الدينية والأعراف الهندية. أنظر:

William (A. Mason) : A history of the art of writing, The Macmilan Company, New York 1920, p 19.

(94) شاكر مصطفى سليم: قاموس الأنثروبولوجيا، إنكليزي- عربي، ط 01، الكويت 1981، ص 361.

(95) شاكر محمود عبد المنعم: "الوثائق وأهمّيتها في دراسة و تدريس التاريخ"، المؤرّخ العربي، ع 55، بغداد 1418هـ/ 1997م، ص 33.

(96) حسن حافظي علوي: جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، المناهل، ع 22، الرباط 1418هـ/ 1997م، ص 359.

يستحيل وثيقة بالتمثّلات المعرفية للفن في إطار الثقافة الموجّهة[97].

وثائق التاريخ الإسلامي

ووثائق التاريخ الإسلامي تحتوي على كلّ هذه الأنواع التي ذكرها المختصّون. إضافة إلى كتب التراجم، وكتب الطبقات، وكتب المناقب[98] التي كانت على نهج الرواية في التوثيق، وصارت متناولا وثائقيا لأحداث التاريخ[99]، ومصدرا لتوثيق أحداث بعض العصور[100]، ولكن بصيغ مختلفة.

وقد احتملت نصوصها كثيرا من الاجتماعي[101]، والاقتصادي[102]، والثقافي، والعمراني[103]، الذي ينساب خارج نصوص

(97) Jean-François (Chevrier) : « Documents de culture, documents d'éxperience », in : Communications, Paris 2006, V 79, N° 79, pp 63-64.

(98) من الناحية المعرفية تكون هذه الأنواع على شاكلة واحدة، حيث الترجمة هيكلها الأساسي.

(99) حليمة فرحات وحامد التريكي: كتب المناقب كمادّة تاريخية، ضمن التاريخ و أدب المناقب، الملتقى الدراسي، الرباط أبريل 1988، منشورات عكّاظ، الرباط 1989، ص 51.

(100) طريف خالدي: دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي، ط 02، دار الطليعة، بيروت 1979، ص 85.

(101) إبراهيم القادري بوتشيش: "النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامّة لدراسة تاريخ الفئات العامّة بالغرب الإسلامي (ق 5- 6هـ / 12- 13م)"، التاريخ العربي، ع 22، الرباط 1423هـ/ 2002م، صفحات 262- 265. وأحمد الوارث: الماء في دكالة خلال العصر الوسيط من خلال سير الصالحين: كتاب التشوّف إلى رجال التصوّف نموذجا، دعوة الحقّ، ع 392، الرباط 2009، ص ص 139- 148.

(102) أحمد بن محمّد بن عمر بن الحمصي(934هـ/1527م): حوادث الزمان و وفيّات الشيوخ و الأعيان، تحقيق: عبد العزيز فيّاض حرفوش، ط 01، دار النفائس، بيروت 1421هـ/2000م، ص 23، و ص 553.

التاريخ التقليدية، وكانت معطى لكثير من المقاربات التي تتقاطع فيهاالعلوم الإنسانية[104]. وعلى محمولها بنى المؤرّخون كثيرا من تأسيساتهم ضمن معيارية تاريخية للواقعة، أو جغرافيا الحدث[105].

وتشاكلها نصوص السير الذاتية التي تمنح المعلومة من خلال خصوصية الفرد[106]، لتؤسّس جزئيات الحدث، المحدّدة لقيم الفعل التاريخي على مستوى يكون حالة من الأيونة المشكّلة للوقائع بقيم التوصيف الأوّلي، قبل عقد العلاقات[107]داخل بنيتها الكلّية[108]. وتمنح صور

(103) أحمد الطاهري: دور المصادر العربية والتوثيق في توفير أسس التنقيب الأثري بالأندلس (ملاحظات أوّلية)، بحوث، ع 06، المحمّدية 1995، ص 244.

(104) تتناول الدراسات نصوص التراجم معطى كامل القيم من حياة الإنسان من أجل تأسيس نظر فاحص وفكر مفسّر. أنظر مثال ذلك في:

Jean-Claude (Passeron) : « Biographies, flux, itinéraires, trajectoires », in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990, pp 3-5.

(105) Khaled (Kchir): "La perception de l'Ifriqiyya et sa construction par les auteurs maghrébins du Moyen âge" in: Savoirs historiques au Maghreb: construction et usages, coordination/ Sammi Bargaoui, Editions CRASCO? Oran 20006, p 16.

(106) Claude (Lévi-Strauss): La pensée sauvage, Plon, Paris 1962, p 312.

(107) هناك جدل منهجي حول هذا المفهوم بين المؤرّخين أنفسهم، وبينهم وبين السوسيولوجيين. ويبقى هذا الجدل قائما حيث هو تكوين ضروري في بناء المعرفة. أنظر:

Dominique (Dammame) : Des instruments biographiques, in : Pôle Sud, Paris 1994, N° 01,p 06.

(108) Ramzy (Baroud): My father was a freedom fighter, Gaza's untold story, Pluto Press,London 2010.

الأحداث من دواخل الفرد[109]، يعرضها مشكّلات لشخصيته[110]، كما تمثّلها الضمير الزمني، من خلال الانفعالات مع الموضوع[111]. وبهذا المركّب تحتلّ هذه النصوص[112] مكانة مفضّلة لدى المؤرّخ[113].

ومن شكلها الكنّاشات والتقاييد التي حوت اللقط المقيّدة لحوادث ووقائع متعلّقة بأصحابها ومرتبطة بمحيطهم الشخصي والعائلي، وقد "كانت بالنسبة لأصحابها تلعب دور المفكّرة أو كرّاس لتسجيل الاهتمامات الآنية والعارضة"[114]،

وبوحدة العلاقات المؤسّسة للمنظور الاجتماعي تشكّل نصوص العقود صور تقاطع الفذّ مع الجماعي في تركيب المشهد التاريخي، من نواة

---

(109) Pierre (Monnet) : Ville réelle et ville idéale à la fin du Moyen Âge : une géographie au prisme des témoignages autobiographiques allemands, in : A H S S, Paris 2001, N° 03, p 591.

(110) Joseph (Tubiana): « Autobiographies et sens de l'histoire. Deux exemples soudanais », in : R O M M , Paris 1982, N° 34, p 135.

(111) Eric (De Dampierre) : « Le sociologue et l'analyse des documents personnels », in : A E S C, N° 03, Paris 1957, p 442.

(112) يطرح بعضهم هذه النصوص في سياق الإيحاءات التي تخضع لمعنى جدلي في بناءات المعرفة التاريخية. أنظر:

Jeremy (D. Popkim) : « Connaissance de soi et connaissance historique. (Ego-hisoire) et savoir »,in: Qu'est-ce qu'on ne sait pas en histoire ?, direction : Yves Beauvois et Cécile Blondel, Presses universitaires de Septentrion, Paris 1998, p 147.

(113) Pierre (Monnet), op cit, p 592.

(114) محمّد المنصور: "مصدر جديد لدراسة التاريخ الاجتماعي للمغرب عند مطلع القرن التاسع عشر: كنّاشة المشّاط"، ضمن متنوّعات محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروي 1998، ص 46.

الأسرة[115]، إلى مركّب الأمّة[116]، بخصوصية الشروط الملزمة التي تحقّق صورة العلاقات الاجتماعية بين الاتّفاق، والخصومة في النزاع[117]، بين الفعل والانفعال، الذي تنشز منه حركة الحياة.

أو نصوص الشعر التي تمجّد الزمني حدثا توقّعه بتقنيات السرد، لتبعث الجزئي الباهت في نسيج كلّيات التاريخ من خلال الجماعة[118]، والدولة[119]، فتمنح للوقائع توثيقا متعمّقا في جزئيات الحدث حيث يتقاطع النفسي[120] والاجتماعي[121]، ويلبّي حاجة المؤرّخ إلى دلالات

(115) حسين فالح: "نظرة في بعض وثائق عقود الزواج من القرن الثالث الهجري"، دراسات تاريخية، س 15، ع 49- 50، دمشق آذار- حزيران 1994، ص 81.

(116) عبد الكريم رافق: "العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهية والواقع، دراسات تاريخية، س 13، ع 43- 44، دمشق 1992، ص 123.

(117) أنظر أهمّية العقود الوثائقية في:

Amalia (Zomeno): "Del escritorio al tribunal. Estudio de los documentos notariales en la Granada nazari", in: Grapheion, Cordoba 2003, pp 75-102.

(118) عبد الحميد العبّادي: "الصلة بين الشعر والتاريخ السياسي"، مجلّة مجمع اللغة العربية، م 11- 12، القاهرة 1959، صفحات 23- 34.

(119) عبد الهادي التازي: "الشعر في خدمة التاريخ الدولي للمغرب"، مجلّة كلّية الآداب بني ملال، ع 01، المغرب 1994، صفحات 17- 23.

(120) خليل أبو رحمة: "علي بن هذيل الأندلسي و كتابه: (تحفة الأنفس و شعار سكّان الأندلس)"، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، س 05، ع 17- 18، الأردن 1403هـ/ 1982م، ص 121.

(121) جمعة شيخة: "القيمة الوثائقية للنصّ الشعري من خلال شعر الوزير ابن الخطيب"، مجلّة كلّية الآداب، س 02، ع 02، تطوان 1408هـ/ 1987م، ص 293.

أعمق لتفهّم الظاهرة في نسبياتها الزمنية المتعلّقة بالفرد والجماعة[122]، على حدّ سواء[123]، مستظهرا "الخلفيات النفسية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والحضارية"[124] التي تقوم شواهد على الوقائع، أو تدفع الفكر إلى استقراء موح، أو مستشكل.

أو نصوص الرحلات التي تباشر الحدث بإحداثيات الجغرافيا[125]، التي تشكّل مجال المغامرة فيها، لتبعثه مادّة البحث التاريخي[126]،

(122) هناك مقاربات جيّدة لنصوص شعرية استوت وثيقة لكثير من مظاهر الحياة. أنظر مثال ذلك:

Anita (Guerreau-Jalabert): Aliments symboliques et symbolique de la table dans les romans arthuriens (XIIe-XIIIe siècles), in : A E S C, Paris 1992, N° 03, pp561-594.

(123) كثيرة هي النصوص الشعرية التي حملت النفسي والاجتماعي، وتقاطعت فيها الجغرافيا والتاريخ. أنظر:

Mohammed (Hadj-Sadok) : « La guerre 1939-40 selon un soldat poète algerien », in : R O M M, Paris 1973, N° 15-16, p 22.

كما يتداعى التاريخ من خلال التوصيف ليملأ السرد بالمعنى. أنظر:

Mohammed (Ben Chneb) : « La guerre de Crimée et les algeriens. Par le Cheikh Sidi Mohammed ben Ismail d'Alger, in : Revue Africaine, Alger 1907. V 51, N° 166-167, pp 169-222.

(124) حسن الطريبق: المرابطون بالأندلس من خلال ديوان الأعمى التطيلي، المناهل، ع 11، الرباط مارس 1978، ص 367.

(125) نقولا زياده: الجغرافية و الرحلات عند العرب، د ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1987، ص 16.

(126) أبو القاسم سعد الله: تجارب في الأدب والرحلة، د ط، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 203.

والأنثروبولوجي[127]، وتكوّن به قيمة مصدرية مهمّة[128]عن اليومي بجزئياته[129]الدقيقة المنفعلة بتيّارات الحياة العامّة، وفي حركة اقتصادها[130]، وعلاقاتها الاجتماعية[131]. وعن العمق الاجتماعي الكامن وراء العادي[132]، الذي تغطّيه ظلال المألوف.

وبمحاورة الجغرافيا تستدعي الرحلة خصوصيات الأمم والشعوب[133]إلى منصوص يحقّق الوعي بالحدث بمعنى كوني شامل،

(127) عبد العلي الخفّاف و محمّد أجمد عقلة المومني: دراسات في التراث الجغرافي العربي الإسلامي، د ط، دار الكندي للنشر و التوزيع، إربد، الأردن 1420هـ/ 2000م، ص 41.

(128) محمّدو بن محمدن: "الرحلات الاستكشافية الفرنسية في الصحراء الكبرى (الدوافع و العراقيل)"، مجلّة العلوم الإنسانية، ع 20، قسنطينة 2003، ص 157.

(129) Henri (Dubois): "Un voyage princier au XIVe siècle(1344)", in: A S H M E S P, Aubazine 1996, No 26, p 80.

(130) إسماعيل العربي: تاريخ الرحلة و الاستكشاف في البرّ و البحر، د ط، الموسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 06.

(131) Josiane (Teyssot): "Voyages et pérégrinations d'Auvergnats pendant la guerre de Cent Ans", in: A S H M E S P, Aubazine 1996, No 26, p 63.

(132) Bertrand (Gilles): "En marge du voyage des élites dans l'Italie des lumières. Du peuple regardé au peuple voyageur", in: M E F R I M, Paris 1999, V 111, N° 02, p 850.

و حسين محمّد فهيم: أدب الرحلات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1989، صفحات 129- 144.

(133) بعض الرحلات تأخذ هذا المعنى كلّيا. أنظر:

أحمد بن فضلان: رسالة ابن فضلان، تحقيق سامي الدهّان، د ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، د ت.

كما تعانق بمنصوصها الخصوصيات الإثنية ليتحقّق الوعي بالحدث بمعنى أنطولوجي كينوني، فيتلبّس محمولها بالحضور الزمني الكامل المتعمّق بالوجود الإنساني، و"يضمّ الوثائق العظيمة الشأن في تاريخ الإنسانية"[134].

وتستحيل نصوص كتب البرامج[135]- وهي سجلاّت مراحل الأخذ والتتلمذ، وقصّة التحصيل العلمي- مادّة وثائقية تحوي الزمني بمتعلّقه من الحياة الثقافية[136]، ومتشكّله من الحركة العلمية، بأسانيد وروايات مضبوطة وضابطة[137]، وبمؤشّرات عن نفائس الكتب

(134) زكي محمّد حسن: الرحّالة المسلمون في العصور الوسطى: د ط، دار الرائد العربي، بيروت 1401هـ/ 1981م، ص 179.

(135) و تسمّى كذلك فهرس، وثبت، والمشيخة، والمعجم. أنظر:

عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني: فهرس الفهارس والأثبات، تحقيق إحسان عبّاس، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1402هـ/ 1982م، ص ص 67- 71.

(136) عبد الحقّ بن عطية المحاربي(حوالي 542هـ/ 1148م): فهرس ابن عطية، تحقيق: محمّد أبو الأجفان و محمّد الزاهي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1400هـ/ 1980م، ص 27.

(137) مضبوطة التسلسل، ضابطة المعارف، ومن خلالها استبانت الدراسات حركة كتب وعلوم ومؤثّراتها بين المجتمعات. أنظر:

هاني العمد: كتب البرامج والفهارس الأندلسية دراسة وتحليل، ط 01، المركز التقني للخدمات المطبعية، عمّان، الأردن 1993، ص 30.

عبد الله المرابط الترغي: ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب والسودان الغربي من خلال رحلة الأسانيد، أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، ط 01، منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1999، ص 545.

والمدوّنات[138]، وذخائر التآليف والكرّاسات[139]، ومدّخرات عن الشيوخ[140]، وأساطين العلم، وحركة الإجازات العلمية بينهم[141]. ومن مجموعها يرصد كلّ ما له علاقة بالسوسيوثقافي[142]المتداخل مع مكوّنات الزمني في جانبه الفكري[143]متعلّقا بحولياته[144]أو متعلّقا

(138) محمّد بن جابر الوادي آشي(749هـ/ 1338م): برنامج الوادي آشي، تحقيق: محمّد محفوظ، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، ص 06.

(139) أبو بكر محمّد بن خير الأشبيلي(ت 575هـ/ 1179م): الفهرسة، تحقيق: فرنسشكه قداره زيدين، ط 03، مكتبة خانجي، القاهرة 1417هـ/ 1997م، ص ن.

(140) محمّد بن أحمد ميّارة الفاسي(1072هـ/ 1662م): فهرسة الشيخ محمّد بن احمد ميّارة الفاسي، تعليق بدر العمراني الطنجي، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/ 2009م، صفحات 15- 17.

(141) تمثّل أخبار الإجازات العلمية كتلة وثائقية للحركة العلمية، و أعلامها. أنظر: مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط 02، ش و ن ت، الجزائر 1981، ص 34. وأبو القاسم سعد الله: على خطى المسلمين: حراك في تناقض، ط 01، عالم المعرفة، الجزائر 1430هـ/2009م، ص 06، و ص 172. وانظر مثالا لذلك: محمّد زياد بن عمر التكله: مجموع فيه إجازات من علاّمة الجزائر ابن العنّابي الأثري- 1189/1267هـ ، ط 01، دار البشائر، بيروت 1429هـ/ 2008م، صفحات 35- 67.

(142) حسن المشّاط المكّي(1399هـ/1979م): الثبت الكبير، تحقيق محمّد بن عبد الكريم بن عبيد، د ط، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكّة 1426هـ/ 2005م، صفحات 97- 100.

(143) محمّد بن علاء الدين أحمد الحنفي المكّي(990هـ/ 1582م): ثبت القطب النهروالي، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، ط 01، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1428هـ/ 2007م، ص 04.

(144) عبد الله المرابط الترغي: أعمال السوسيين في كتابة الفهرسة، لائحة بيبليوغرافية، دعوة الحقّ، ع 367، الرباط ماي – يونيو 2002، ص 112.

بالجغرافيا[145].

من هذا المبدإ كانت لنصوص الفقه خصوصية لدى المؤرّخ، مكوّنة "مجمعا لمختلف المواد التي يقبل عليها المتخصّصون في العلوم الإنسانية"[146] حيث قاربت حركة المجتمع بتمثّلات النظر الفقهي الاجتهادي، والتقطت ملامح كثيرة للمجتمع وحركته اليومية، التي غابت عن المدوّنات التاريخية، وكوّنت إشكالا في كتابة التاريخ[147].

و"لارتباط مرجعيتها الأساسية، وهي الفقه، بالمجتمع، تتمثّل فيما تضمّنته من معلومات اجتماعية، واقتصادية، وحضارية، تلقي أضواء على غير ما جانب من المجتمع، على حياة مؤلّفيها، في هذا البلد أو ذاك، خلال هذا العصر أو ذاك"[148]، وتكون بذلك مصدرا وثائقيا يحاكي كلّ الوثائق الأخرى في توصيفها المنهجي العام، ويربو عليها بمحموله الذي لا يماثل غيره، إذ توحي إلى واقعة متحقّقة[149].

والفقه الإسلامي فقه تاريخي بمعيارية الفعل المتحقّق في الزمان

(145) عمر لشكر: قراءة في فهرس مغربي، دعوة الحقّ، ع 315، الرباط نوفمبر – ديسمبر 1995، ص 119. وعبد العزيز الأهواني: كتب برامج العلماء في الأندلس، مجلّة معهد المخطوطات العربية، ع 01، م 01، القاهرة 1955، ص 91.

(146) العجوري وفاء: جوانب من الواقع الاقتصادي بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري من خلال: كتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 04، القنيطرة، المغرب 2004، ص 151.

(147) حمّادي سعدون: "رأي في كتابة التاريخ"، مجلّة المجمع العلمي العراقي، م 40، ج 01، بغداد 1409هـ/ 1989م، ص 56.

(148) حسن الواركلي: "إشارات اجتماعية و اقتصادية عن مدينة (المرية) من خلال مصدر فقهي"، بحوث الملتقى الثاني للعلوم التاريخية ، مدريد 1992، ص 163.

(149) محمّد الطوكي: الوجه التاريخي للوثيقة التاريخية، حوليات كلّية اللغة العربية، ع 04، مرّاكش 1415هـ/ 1994م، ص 178.

والمكان، يتشكّل نظرا مغرقا في التاريخية منبعثا بمعطى واقعي، ومحقّقا لقانون تطبيقي، يحكي صورة الفعل من خلال الأحكام، وذلك على عكس الفقه الروماني الذي يغرق في لاتاريخية تترجم الانفصام بين التأهيل الحكمي وسريان المفعول.(150)

ورغم أنّ الفقهيات تتقاطع مع نصوص أخرى كثيرة، إلاّ أنّها تتميّز عنها بكونها محاولة جادّة في أصالة النظر التاريخي للوقائع، حيث تجرّد الأحداث في حيّزها الزمني خالصة من تأثيرات المتناول لها، وهذا ما ينهد إليه التاريخ باعتماده الوثيقة أداة لاستخلاص الأحداث كما وقعت.

وضمن نصوص الفقه تندرج مدوّنات النوازل، وسجلاّت الوثائق، وكتب الحسبة، وغيرها، والتي يهيمن على تحريرها الفقه بأحكامه، وشروطه، وتحقيق مناطه. وفي تنزيلاته للأحكام وفق الواقع المحكي يدفع إلينا نصوصا وثائقية عن المجتمع بجزئياته التي تغيب وراء الكلّي الجامع الذي يهيمن على الحدث كما تحمله كتب التاريخ ومدوّنات الحوليات.

وللنوازل من دون هذه الفقهيات أهمّية خاصّة، حيث "تكتسي في ميدان الدراسات التاريخية بعدا هامّا يتجلّى في أنّها تعكس من خلال السؤال والجواب أوضاعا تاريخية دقيقة من جهة، وتتميّز بعفويتها وبراءتها من جهة ثانية لأنّها لم تصدر من سلطة رسمية، ولم تتلوّن بلون إيديولوجي أو سياسي"(151). كما "تتّسم بصحّة الرواية وصدق المخبرين ونزاهتهم وبعدهم

(150) أسوالد اشبنغلر: تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ج 02، ص 72.

(151) إبراهيم القادري بوتشيش: النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامّة لدراسة تاريخ الفئات العامّة بالغرب الإسلامي، ص 254.

عن التزوير وقلب الحقائق"(2 5 1).

وإذا كان التاريخ في أصله حسب التوصيف المعرفي الأوّل هو الوصول إلى الحقائق، فإنّ كتب النوازل تمدّ المؤرّخ بالمعلومات المهمّة والموثّقة(3 5 1). كما تقدّم الحقائق والحوادث كما هي دون تحليل أو تفسير، وبكلّ صراحة ووضوح(4 5 1)، ودون تبعات سياسية، وإيديولوجية.

خاتمة

تبيّن من خلال العرض أنّ كلّا من آلية التوصيف في خام المادّة المعجمية أو في البناء الاصطلاحي، وديناميكية المنهج في التفاعل مع المصطلح من جهة، ومن الاستخدامات التي تؤطّره في مضامين السياقات، أو حدود المعارف التي يقتضيها ميدان الدراسة، هو من يحدّد مفهوم الوثيقة، ويعطيها فضاء الاستعمالات التي تبنى عليها المعرفة التاريخية. كما تمنحها القيمة الأوّلية في منطلق الكتابة التاريخية.

(152) محمّد بن يونس السويسي التوزري العبّاسي: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/ 2009م، ج 01، ص 254.

(153) محمّد الهبطي المواهبي: من فتاوى غمارة خلف تاريخها القريب، الإحياء، ع 20، الرباط 2003، ص 15.

(154) محمّد الطوكي: الوجه التاريخي للوثيقة الفقهية، ص 169.